



الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

(طرابلس - ليبيا، 14-16 يوليو 2026)

التقرير والقرارات

BP

Signature

Signature

Signature

Signature

Signature

تقرير وقرارات
الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة
للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين
طرابلس - دولة ليبيا، 14-16 يوليو 2026

باستضافة كريمة من وزارة الصناعة والمعادن بدولة ليبيا، عقدت الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين دورتها التاسعة والعشرون خلال الفترة 14-16 يوليو 2026، بمشاركة أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وفود الدول الأعضاء التالية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية:

* عطوفة السيدة دانا الزعبي الموقرة	أمين عام الوزارة - وزارة الصناعة والتجارة والتموين
------------------------------------	--

2. دولة الإمارات العربية المتحدة:

* سعادة السفير علي المزروعى الموقر	سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى دولة ليبيا
------------------------------------	---

3. مملكة البحرين:

* سعادة الأستاذ علي شبر جواد حسن الموقر	مدير إدارة الفحص والمقاييس - وزارة الصناعة والتجارة
---	---

4. الجمهورية التونسية:

* سعادة الأستاذ فتحي السهلاوي الموقر	المدير العام للصناعات المعملية - وزارة الصناعة والمناجم والطاقة
--------------------------------------	---

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

* سعادة السفير عبد الكريم الركابي الموقر	سفير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى دولة ليبيا
--	---

6. جمهورية جيبوتي: عبر تقنية الاتصال عن بعد

* سعادة السفير أحمد علي بري الموقر	سفير جمهورية جيبوتي غير مقيم لدى دولة ليبيا
------------------------------------	---

7. المملكة العربية السعودية:

* سعادة السفير عبد الله السلمي الموقر	القائم بالأعمال بسفارة المملكة العربية السعودية لدى دولة ليبيا
---------------------------------------	--

8. جمهورية السودان:

* معالي الأستاذة محاسن علي يعقوب الموقرة	وزيرة الصناعة والتجارة - وزارة الصناعة والتجارة
--	---



9. الجمهورية العربية السورية:

*سعادة الأستاذ سمير الشلبي الموقر	القائم بالأعمال بسفارة الجمهورية العربية السورية
-----------------------------------	--

10. جمهورية الصومال الفدرالية:

*سعادة السفير عبد الفتاح شيخ أحمد عبد المنان الموقر	سفير جمهورية الصومال الفيدرالية لدى دولة ليبيا
---	--

11. جمهورية العراق:

* سعادة السفير دكتور أحمد الصحاف الموقر	القائم بالأعمال جمهورية العراق لدى دولة ليبيا
---	---

12. سلطنة عمان:

* سعادة الأستاذ غالب بن سعيد بن ماجد المعمر الموقر	وكيل الوزارة للتجارة والصناعة - وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
--	---

13. دولة فلسطين:

*معالي الأستاذ عرفات عصفور الموقر	وزير الصناعة - وزارة الصناعة
-----------------------------------	------------------------------

14. دولة قطر:

*سعادة السفير خالد بن محمد بن زابن الدوسري الموقر	سفير دولة قطر لدى دولة ليبيا
---	------------------------------

15. دولة الكويت:

• سعادة الأستاذ جابر الله فلاح الدوسري الموقر	نائب قطاع الشؤون الإدارية والمالية بالتكليف - الهيئة العامة للصناعة
---	---

16. دولة ليبيا:

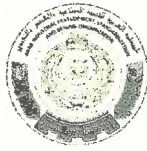
*معالي المهندس محمد عبد القادر الموقر	وزير الصناعة والمعادن - وزارة الصناعة والمعادن
---------------------------------------	--

17. جمهورية مصر العربية:

* سعادة الدكتور خالد حسن الصوفي الموقر	رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة - وزارة الصناعة
--	---

18. المملكة المغربية:

* سعادة الأستاذ يوسف فضيل الموقر	المدير العام للصناعة - وزارة الصناعة والتجارة
----------------------------------	---



19. الجمهورية الإسلامية الموريتانية:

الأمين العام - وزارة المعادن والصناعة	* سعادة الأستاذ بلال أبات الموقر
---------------------------------------	----------------------------------

20. الجمهورية اليمنية:

وزير الصناعة والتجارة - وزارة الصناعة والتجارة	* معالي الأستاذ محمد محمد حزام الأشول الموقر
--	--

• المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين:

المدير العام	* سعادة المهندس عادل صقر الصقر الموقر
--------------	---------------------------------------

وتعذرت عن الحضور:

• الجمهورية اللبنانية.

(مرفق رقم 1 - قائمة بأسماء الوفود المشاركة)

أولاً - الافتتاح:

افتتحت أعمال الاجتماع بتلاوة آياتٍ بيناتٍ من الذكر الحكيم، أعقبها إلقاء دولة رئيس مجلس الوزراء بدولة ليبيا، المهندس عبد الحميد الدبيبة، كلمةً رُحِبَ فيها بأصحاب المعالي الوزراء، وأصحاب السعادة رؤساء وأعضاء الوفود، في مدينة طرابلس، التي كانت وستظل ملتقىً للأشقاء، وحاضنةً لكل جهدٍ عربي يجمع ولا يفرق. وأكد أن انعقاد اجتماع الجمعية العامة للمنظمة على أرض دولة ليبيا يحمل رسالةً مهمةً تؤكد أن التعاون العربي هو السبيل الأقرب لتحقيق التنمية، وأن التكامل الاقتصادي العربي لم يعد خياراً، بل أصبح ضرورةً تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية.

واستهل دولته كلمته بتقديم خالص التعازي وصادق المواساة إلى دولة قطر، قيادةً وحكومةً وشعباً، في وفاة المغفور له، بإذن الله تعالى، صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويلهم ذويه والشعب القطري الكريم جميل الصبر والسلوان.

كما عبّر عن موقف دولة ليبيا الثابت في دعم الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، مؤكداً رفضها لما يتعرض له الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من عدوان ومعاناة. وأشار دولة الرئيس إلى التحولات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، حيث أصبحت الصناعة عنواناً لقوة الدول، وأساساً لتنويع اقتصاداتها وتعزيز أمنها الاقتصادي. وأكد أن مسؤولية الدول العربية لم تعد تقتصر على تبادل الرؤى، وإنما تمتد إلى بناء الشراكات، وإطلاق المبادرات، وتوحيد الجهود، بما يخدم مصالح الشعوب العربية. وأوضح أن الوطن العربي يمتلك ثرواتٍ هائلة، وموارد طبيعية متنوعة، وأسواقاً واعدة، وكفاءاتٍ بشرية متميزة، وأن المطلوب هو حسن استثمار هذه المقومات وتحويلها إلى مشروعات مشتركة وفرص حقيقية تحقق النمو، وتوفر فرص العمل، وتعزز القدرة التنافسية.

كما أشار إلى أن دولة ليبيا تعمل على بناء اقتصاد أكثر تنوعاً، من خلال تطوير القطاع الصناعي، وتحسين بيئة الاستثمار، وإعادة تنشيط المناطق الصناعية، والاستفادة من الثروات المعدنية، وتشجيع الصناعات التحويلية، ودعم القطاع الخاص. وأكد إيمانه بأن التنمية الحقيقية لا تقوم على الموارد وحدها، وإنما على الإدارة الرشيدة، والشراكة، والإنتاج، والاستثمار في الموارد البشرية، مشدداً على أن مستقبل الصناعة العربية لن يُبنى بالعمل الفردي، وإنما بتكامل الخبرات، وتقارب السياسات، وتوسيع نطاق الاستثمارات المشتركة.

وأعرب عن تطلعه إلى أن يشكل هذا الاجتماع دفعةً جديدةً لمسيرة العمل العربي المشترك، وأن يساهم في تعزيز التعاون الصناعي، وتبادل الخبرات، وفتح آفاقٍ أوسع للاستثمار والتنمية. وفي ختام كلمته، جدد ترحيبه بكافة الوفود المشاركة، متمنياً لهم طيب الإقامة في دولة ليبيا، وللإجماع كل النجاح والتوفيق.

عقب ذلك، ألقى سعادة المهندس عادل صقر الصقر، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، كلمةً استهلها بتقديم أسمى عبارات الشكر والامتنان إلى دولة رئيس مجلس الوزراء، المهندس عبد الحميد الدبيبة، على تشريفه الجمعية العامة بحضور افتتاح أعمالها، ورعايته الكريمة لاجتماعاتها، مؤكداً أن ذلك يجسد دعم دولة ليبيا للعمل العربي المشترك ومؤسساته المختلفة. وأعرب عن ثقته بأن ما طرحه دولته من رؤى وتوجيهات سيكون له بالغ الأثر في دعم جهود التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في الدول العربية.

كما تقدم، باسمه ونيابةً عن جميع منتسبي المنظمة، بأصدق مشاعر التعازي وصادق المواساة إلى دولة قطر، أميرًا وحكومةً وشعبًا، في وفاة المغفور له، بإذن الله تعالى، صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، طيب الله ثراه، سائلًا المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويلهم ذويه والشعب القطري الكريم جميل الصبر والسلوان. ورحب سعادته بأصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود، والضيوف الكرام، متمنيًا لهم طيب الإقامة على أرض دولة ليبيا، وأن تتكلل أعمال الاجتماع بالتوفيق والنجاح، بما يحقق تطلعات الدول العربية ويعزز مسيرة العمل العربي المشترك.

كما توجه بخالص الشكر والتقدير إلى معالي المهندس محمد عبد القادر، وزير الصناعة والمعادن بدولة ليبيا، على متابعتة الحثيثة للتحضيرات الخاصة بانعقاد الجمعية العامة، وعلى كرم الاستقبال وحسن الضيافة، كما أعرب عن تقديره للوزارة الموقرة لما أولته من عناية واهتمام في الإعداد والتنظيم، بما أسهم في إنجاح أعمال هذا الاجتماع.

وتقدم كذلك بخالص الشكر والتقدير إلى معالي الأستاذ عرفات عصفور، وزير الصناعة بدولة فلسطين، رئيس الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة، على جهوده المقدرة في دعم ومتابعة أنشطة المنظمة خلال فترة رئاسته المتميزة للدورة السابقة.

وأعرب بهذه المناسبة عن خالص امتنانه لأصحاب المعالي وزراء الصناعة، وأصحاب السعادة أعضاء المجلس التنفيذي، على دعمهم المتواصل وتعاونهم البناء مع المنظمة، والذي كان له بالغ الأثر في تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها.

كما تقدم بخالص التهنية إلى سعادة السفير الدكتور خالد بن محمد الدوسري، سفير دولة قطر لدى دولة ليبيا، بمناسبة توليه رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة، متمنيًا له كل التوفيق والسداد في إدارة أعمالها، بما يسهم في إصدار قرارات تعزز التنمية الصناعية المستدامة في الوطن العربي.

وتوجه بالشكر والتقدير إلى إدارة المنظمات والاتحادات العربية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، برئاسة سعادة الوزير المفوض الدكتور رائد علي صالح الجبوري، على التعاون المستمر والدعم المتواصل للمنظمة.

وأوضح سعادة المدير العام أن هذا الاجتماع يناقش عددًا من الموضوعات المهمة في مجالات اختصاص المنظمة، وهي الصناعة والتقييس والتعدين، وذلك في ضوء ما تشهده الساحة الإقليمية والدولية من تطورات ومتغيرات متسارعة، ولا سيما في مجالات التحول الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي، التي أولتها المنظمة اهتمامًا خاصًا ضمن توجهاتها المستقبلية الرامية إلى دعم الصناعات الحديثة والمستقبلية. وأشار إلى أن المنظمة عملت على إدماج هذه التقنيات في عدد من برامجها الفنية، من خلال تطوير المنصات الإلكترونية، والمكتبات الرقمية، والمؤشرات الصناعية، كما تواصل تنفيذ مشروعات ومبادرات نوعية تتوافق مع أهدافها وتطلعاتها، وتسهم في دعم صناع القرار، وتطوير البنية المعرفية، وتعزيز التكامل الصناعي والتعديني بين الدول الأعضاء.

وأكد أن ما حققته المنظمة من إنجازات في مجالات اختصاصها إنما تحقق بفضل الدعم المتواصل من الجمعية العامة والمجلس التنفيذي، والتعاون الوثيق بينهما وبين الإدارة العامة، الأمر الذي شكل حافزًا لمواصلة تطوير الأداء وتنفيذ المبادرات التي تخدم أهداف المنظمة وتلبي تطلعات الدول الأعضاء.

وفي ختام كلمته، جدد سعادته خالص الشكر والتقدير لوزارة الصناعة والمعادن بدولة ليبيا، ولكافة القائمين على تنظيم هذا الاجتماع، على ما بذلوه من جهود مخلصة في الإعداد والتنظيم، وحفاوة الاستقبال، وكرم الضيافة للوفود المشاركة، سائلًا المولى عز وجل أن يوفق الجميع لما فيه خير الدول العربية، وأن يكمل أعمال هذه الدورة بالنجاح والتوفيق.

عقب ذلك، ألقى معالي المهندس محمد عبد القادر، وزير الصناعة والمعادن بدولة ليبيا، كلمته باسم حكومة الوحدة الوطنية، وباسم وزارة الصناعة والمعادن، رحب فيها بالوفود المشاركة في مدينة طرابلس، معربًا عن بالغ اعترازه باستضافة أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للمنظمة. كما رحب بدولة رئيس مجلس الوزراء، المهندس عبد الحميد الديبة، وبأصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود، في بلدهم الثاني دولة ليبيا، أرض العروبة والتاريخ، متمنيًا لأعمال هذه الدورة كل النجاح والتوفيق.

وتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى دولة فلسطين على ما بذلته من جهود خلال رئاستها للدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة، وما قدمته من إسهامات مخلصة في دعم مسيرة العمل العربي المشترك.

كما تقدم بأصدق مشاعر التعازي وصادق المواساة إلى دولة قطر، أميرًا وحكومةً وشعبًا، في وفاة المغفور له، بإذن الله تعالى، صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، طيب الله ثراه، سائلًا المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويلهم ذويه والشعب القطري الكريم جميل الصبر والسلوان. وتوجه كذلك بخالص الشكر والتقدير إلى معالي الأستاذ عرفات عصفور، وزير الصناعة بدولة فلسطين، رئيس الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة، على جهوده المقدرة في دعم ومتابعة أنشطة المنظمة خلال فترة رئاسته المتميزة للدورة السابقة. كما ثمن الجهود التي يبذلها المهندس عادل صقر الصقر، المدير العام للمنظمة، وكافة منتسبيها، في سبيل تحقيق أهداف المنظمة وتعزيز التعاون الصناعي والتعديني العربي.

وأكد في كلمته أن ما يشهده العالم من تحولات اقتصادية وتكنولوجية متسارعة، واضطرابات في سلاسل الإمداد، وتنامٍ في المنافسة على الموارد والأسواق، يفرض على الدول العربية رفع وتيرة التعاون، والانتقال بالعمل الصناعي والتعديني العربي من الأطر التقليدية إلى شراكات أكثر فاعلية وتأثيرًا. وأضاف أن تبادل الرؤى أو الاكتفاء بإصدار التوصيات لم يعد كافيًا، بل أصبح من الضروري تحويل الرؤى إلى سياسات، والسياسات إلى برامج، والبرامج إلى مشروعات، والمشروعات إلى نتائج ملموسة تنعكس آثارها إيجابًا على المواطن العربي. وأوضح أن التكامل الصناعي العربي يمثل ركيزة أساسية لتعزيز الأمن الاقتصادي، وتطوير القدرات الإنتاجية، ودعم استقرار سلاسل الإمداد، وفتح آفاق جديدة للاستثمار، وتوفير فرص العمل.

وأشار إلى أن دعم المنتجات الوطنية والعربية، وتعزيز حضورها في الأسواق، وفي المشروعات والمشتريات العامة والخاصة، وفقًا للتشريعات الوطنية والاتفاقيات العربية والدولية النافذة، يمثل توجهًا استراتيجيًا لبناء الصناعات العربية، وتعزيز تنافسية المنتجات، وتوسيع قاعدة الإنتاج، وزيادة القيمة المضافة داخل الدول العربية. ومن هذا المنطلق، أعلن انفتاح دولة ليبيا على مختلف مجالات التعاون الصناعي والتعديني مع الدول العربية الشقيقة، من خلال الوزارات والمؤسسات المختصة، والقطاع الخاص، ورجال الأعمال، والمستثمرين، مؤكدًا استعداد دولة ليبيا لتوسيع آفاق الشراكات، وتبادل الخبرات والتقنيات، وتشجيع إقامة المشروعات المشتركة، بما يحقق المصالح المتبادلة، ويعزز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي.

الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة
للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

كما أكد أن دولة ليبيا، في إطار نهج حكومة الوحدة الوطنية، تجدد التزامها بدعم جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، وفي مقدمتها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، والارتقاء بدورها في تنسيق السياسات، وتقريب المواصفات والمعايير، ودعم الاستثمار والتعاون الفني، وتنمية القدرات الصناعية والتعدينية في الدول العربية. وأعرب عن ثقته بأن نجاح هذه الدورة لن يقاس بعدد ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات فحسب، وإنما بما يتحول منها إلى برامج وشراكات ومشروعات قابلة للتنفيذ، وما تحدثه من أثر حقيقي في تطوير قطاعي الصناعة والتعدين في الوطن العربي. وفي ختام كلمته، جدد ترحيبه بأصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود، سائلاً المولى عز وجل أن يكلل أعمال هذه الدورة بالنجاح والتوفيق، وأن يجعل نتائجها خطوة متقدمة على طريق تعزيز التكامل الصناعي والتعديني العربي.

عقب ذلك، ألقى معالي الأستاذ عرفت عصفور، وزير الصناعة بدولة فلسطين، كلمته، معرباً في مستهلها عن سعادته بالمشاركة في افتتاح أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للمنظمة، و متمنياً لأعمالها كل التوفيق والسداد. واستهل معاليه كلمته بتقديم خالص الشكر وعظيم الامتنان إلى دولة رئيس مجلس الوزراء بدولة ليبيا، المهندس عبد الحميد الديببة، على رعايته الكريمة لأعمال اجتماعات الجمعية العامة، مؤكداً أن هذه الرعاية تجسد اهتمام دولة ليبيا بدعم العمل العربي المشترك، وتعزيز مسيرة التنمية الصناعية في الوطن العربي. كما أعرب عن شكره وتقديره إلى معالي المهندس محمد عبد القادر، وزير الصناعة والمعادن بدولة ليبيا، وإلى الوزارة الموقرة، على استضافة هذا الحدث المهم، وما وفرته من حسن الاستقبال وكرم الضيافة اللذين حظيت بهما الوفود المشاركة منذ وصولها إلى دولة ليبيا. وتوجه كذلك بخالص الشكر والتقدير إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، وعلى رأسها سعادة المهندس عادل صقر الصقر، المدير العام للمنظمة، وإلى جميع منتسبيها، تقديرًا لجهودهم القيمة في تطوير وتنفيذ الأنشطة والبرامج الفنية في مجالات الصناعة والتقييس والتعدين، بما يخدم أهداف المنظمة ويعزز دورها في المنطقة العربية.

وفي هذا السياق، أشاد معاليه بالدور المحوري الذي اضطلعت به المنظمة خلال السنتين الأخيرتين، حيث شهدت أنشطتها زخماً نوعياً متميزاً أسهم في تعزيز العمل العربي المشترك في مجالات الصناعة والتقييس والتعدين. وأشار إلى إطلاق المنظمة الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة، التي تمثل خطوة مهمة نحو توحيد المواصفات القياسية العربية، ورفع جودة المنتجات، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، إلى جانب مواصلة تنفيذ البرامج التدريبية المتخصصة وبناء القدرات في مجالات التحول الصناعي، والاقتصاد الأخضر، وسلاسل الإمداد، والتكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن دعم الابتكار الصناعي والتحول الرقمي.

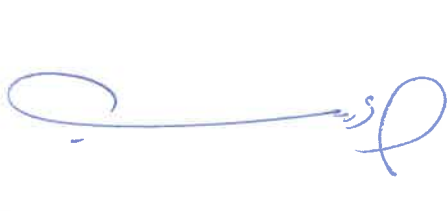
كما نوه بالدور الذي تؤديه المنظمة في تنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية ذات الصلة بالتقييس والجودة، وتعزيز حضور الدول العربية في المنظمات الدولية، إضافة إلى إطلاق مبادرات نوعية في قطاع التعدين، ولا سيما في المجالات المرتبطة بالمعادن اللازمة للطاقة النظيفة والتنمية المستدامة. وأشاد كذلك بإعداد المنظمة لاستراتيجية التكامل الصناعي العربي وأطرها التنفيذية، التي تركز على تشجيع الصناعات التكاملية بين الدول العربية، وتعزيز الاستثمار المشترك، وربط المناطق الصناعية، بما يتيح الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة عربية. وأوضح أن ذلك انعكس في إطلاق مبادرات نوعية تستهدف بناء شراكات صناعية عابرة للحدود، وتعزيز الابتكار، وتبني التقنيات الحديثة، بما يدعم القدرة التنافسية للصناعة العربية على المستوى الدولي.

وثمن الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة، والتي تعكس التزامها بدورها بوصفها رافعةً أساسيةً للتنمية الصناعية العربية، وشريكاً استراتيجياً في بناء منظومة صناعية عربية متكاملة ومستدامة. وبهذه المناسبة، تقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع من أسهم في إنجاح أعمال الدورة السابقة للجمعية العامة، مؤكداً أن جهودهم المخلصة وعطاءهم المتواصل شكلاً الركيزة الأساسية لما تحقق من إنجازات وبرامج وأنشطة نوعية. كما أعرب عن بالغ امتنانه لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء الوفود، وكافة المشاركين، على تعاونهم البناء ودعمهم المستمر لأنشطة المنظمة، بما يسهم في تحقيق الأهداف التنموية والاقتصادية للدول العربية. وأشار معاليه إلى أن دولة فلسطين تمر بظروف استثنائية ومعقدة، نتيجة استمرار الاحتلال، وما يرتكبه من إبادة جماعية ودمار واسع النطاق، وما يفرضه من قيود ممنهجة على مختلف مناحي الحياة، بما في ذلك القطاعان الاقتصادي والصناعي.

وأوضح أن هذه القيود لا تقتصر على الجوانب الأمنية فحسب، بل تمتد لتشمل التحكم في الموارد الطبيعية، والمعايير، وسلاسل الإمداد، وحركة البضائع والأفراد، في ظل وجود أكثر من ألف حاجز عسكري، الأمر الذي يشكل عائقاً حقيقياً أمام تحقيق تنمية صناعية مستدامة.

كما أشار إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يواجه تحديات بنيوية، في مقدمتها محدودية السيطرة على الموارد، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الاستثمارات، إلى جانب القيود المفروضة على التجارة الخارجية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على أداء القطاع الصناعي، الذي يعد ركيزة أساسية لأي اقتصاد وطني يسعى إلى تحقيق النمو والاستقلال. وأكد أنه، وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد أظهرت الصناعة الفلسطينية قدرة كبيرة على الصمود والتكيف، حيث يواصل القطاع الصناعي أداء دوره في دعم الاقتصاد الوطني، وتوفير فرص العمل، وتعزيز المنتج الوطني. كما أكد أهمية تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية العربية، بما يضمن تحقيق عدالة تجارية حقيقية للدول التي تواجه ظروفًا استثنائية، وفي مقدمتها دولة فلسطين. وفي ختام كلمته، تقدم معاليه بخالص التعازي وصادق المواساة إلى دولة قطر، قيادةً وحكومةً وشعباً، في وفاة المغفور له، بإذن الله تعالى، صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، طيب الله ثراه، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويلهم ذويه والشعب القطري الكريم جميل الصبر والسلوان. وفي ختام فترة رئاسته للدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة، سلم معاليه رئاسة الدورة التاسعة والعشرين إلى سعادة السفير الدكتور خالد بن محمد الدوسري، سفير دولة قطر لدى دولة ليبيا، متمنياً له كل التوفيق والسداد في إدارة أعمال الجمعية العامة، وأن تواصل المنظمة تحقيق المزيد من الإنجازات النوعية التي تعزز مكانتها بوصفها بيت خبرة عربي في مجالات اختصاصها، وتسهم بفاعلية في دعم جهود التنمية الصناعية والتعدينية في الدول العربية.

وبعد ذلك، تم تسليم رئاسة الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة إلى سعادة السفير الدكتور خالد بن محمد الدوسري، سفير دولة قطر لدى دولة ليبيا، والذي ألقى بدوره كلمة أعرب خلالها عن خالص شكره وتقديره لأصحاب المعالي والسعادة على ما عبروا عنه من مشاعر صادقة وتعازٍ ومواساة في وفاة فقيد الوطن الغالي، المغفور له بإذن الله تعالى، صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، رحمه الله.



ونوه سعادته بالمشاعر الأخوية الصادقة التي تجمع الدول العربية، والتي تجسد قيم التضامن والتكاتف التي لطالما ميزت مسيرة العمل العربي المشترك، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يجزيه خير الجزاء على ما قدمه لوطنه وأمته. وتوجه سعادته بخالص الشكر والامتنان إلى دولة رئيس مجلس الوزراء بدولة ليبيا، المهندس عبد الحميد الديببة، على رعايته الكريمة لأعمال اجتماعات الجمعية العامة للمنظمة، كما تقدم بالشكر إلى معالي المهندس محمد عبد القادر، وزير الصناعة والمعادن بدولة ليبيا، وإلى الوزارة الموقرة على استضافة أعمال هذه الدورة، وعلى كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال التي حظي بها كافة المشاركين.

كما أعرب سعادة السفير عن سعادته بافتتاح أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للمنظمة، باعتبارها إحدى أهم مؤسسات العمل العربي المشترك في مجالات اختصاصها. وبهذه المناسبة، تقدم بالشكر والتقدير إلى المنظمة، وعلى رأسها سعادة المهندس عادل صقر الصقر، المدير العام، وإلى جميع العاملين بها، على جهودهم القيمة في تنفيذ الأنشطة والبرامج الفنية والنوعية، وعلى التحضير المتميز لأعمال هذا الاجتماع، بما يسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية.

كما تقدم بالشكر الجزيل إلى معالي الأستاذ عرفات عصفور، وزير الصناعة بدولة فلسطين، على رئاسته وحسن إدارته لأعمال الدورة السابقة وحرصه على متابعة تنفيذ قراراتها، كما أعرب عن تقديره لأصحاب السعادة أعضاء المجلس التنفيذي واللجان الاستشارية للمنظمة، وللأمانة العامة لجامعة الدول العربية، على تعاونهم وجهودهم المقدرة في دعم أنشطة المنظمة وتحقيق أهدافها المنشودة. وأعرب سعادته عن شكره لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء وممثلي الدول العربية على حضورهم اجتماعات هذه الدورة، وجهودهم المميزة في متابعة أعمال المنظمة، وإسهاماتهم المتواصلة في دعم مسيرة العمل العربي المشترك.

كما أعرب عن اعتزازه بتولي رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة للمنظمة، التي تنعقد في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات التحول الرقمي والابتكار والتكنولوجيا، وما يصاحبها من تطورات متلاحقة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يفرض تعزيز التعاون العربي وتبادل الخبرات، بما يمكّن الدول العربية من مواكبة هذه التحولات والاستفادة من الفرص التي تتيحها. وأوضح سعادته أن هذا الاجتماع يتضمن جلسة عمل خاصة حول هذا المجال الحيوي، إضافة إلى استعراض عدد من المبادرات النوعية التي تضمنها برنامج عمل المنظمة، بما يلي تطلعات الدول العربية ويسهم في دعم تنافسية القطاع الصناعي والتعديني العربي بمختلف أبعاده التنموية، إلى جانب مناقشة عدد من الموضوعات الإدارية والمالية الهامة. وفي ختام كلمته، جدد سعادته الشكر والتقدير لأصحاب المعالي والسعادة ولكافة الحضور على مشاركتهم الفاعلة في هذا الاجتماع، متمنياً التوفيق والسداد، وأن تخرج الدورة بقرارات هامة تحقق الأهداف المرجوة.

وفي الختام، ألقى سعادة الدكتور رائد علي صالح الجبوري، مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، كلمته، حيث استهلها بتقديم الشكر إلى دولة رئيس مجلس الوزراء بدولة ليبيا، المهندس عبد الحميد الديببة، على تشريفه للجمعية العامة بحضوره الشخصي. لأعمالها، كما تقدم بالشكر إلى معالي المهندس محمد عبد القادر، وزير الصناعة والمعادن بدولة ليبيا، وإلى الوزارة الموقرة على استضافة أعمال هذه الدورة، وعلى كرم الضيافة وحفاوة الاستقبال التي حظي بها كافة المشاركين.

وتوجه سعادته بجزيل عبارات الشكر والامتنان إلى دولة ليبيا، قيادةً وشعباً، على حسن الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى توفير كافة أسباب نجاح اجتماعات الجمعية العامة للمنظمة، فضلاً عن دعم دولة ليبيا المتواصل لجامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة. وبهذه المناسبة، تقدم سعادته، من خلال سعادة سفير دولة قطر لدى دولة ليبيا، رئيس اجتماع الدورة العادية التاسعة والعشرين للجمعية العامة للمنظمة، إلى دولة قطر، أميراً وحكومةً وشعباً، بأخلص التعازي وصادق المواساة في وفاة صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جناته، وأن يلهم ذويه والشعب القطري الكريم جميل الصبر والسلوان. وعقب ذلك، تقدم بالشكر إلى معالي الأستاذ عرفات عصفور، وزير الصناعة بدولة فلسطين ورئيس الدورة السابقة للجمعية العامة، على دعمه الواضح لأعمال المنظمة خلال فترة رئاسته، كما هنأ دولة قطر بمناسبة توليها رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة، وتقدم بالشكر إلى أصحاب المعالي رئيس وأعضاء الجمعية العامة والمجلس التنفيذي على دعمهم المتواصل للمنظمة وحرصهم على استمرار زخم عملها وإنسيابيتها.

كما تقدم بالشكر والتقدير إلى سعادة المهندس عادل صقر الصقر، المدير العام للمنظمة، وكافة منسوبيها، على جهودهم في التحضير والإعداد الجيد لهذا الاجتماع، وحرصهم المستمر على تنفيذ البرامج والأنشطة المقررة، ومواصلة العمل رغم مختلف التحديات، بما يساهم في تحقيق الأهداف المنشودة التي تضمنتها اتفاقية إنشاء المنظمة. ونقل سعادته تحيات معالي الدكتور نبيل فهمي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وسعادة السفير الدكتور علي بن إبراهيم المالكي، الأمين العام المساعد ورئيس قطاع الشؤون الاقتصادية، إلى الوفود المشاركة، وتمنياتها للنجاح والتوفيق في إنجاز جدول أعماله والخروج بقرارات تعزز مسيرة العمل العربي المشترك في المجالات ذات الصلة باختصاصات المنظمة.

وأشار سعادته إلى حرص معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية، في اليوم الثالث من توليه مهامه، على عقد لقاء مع مديري عموم المنظمات العربية المتخصصة، للتعرف عليهم والاستماع إلى إحاطاتهم حول طبيعة عمل هذه المنظمات والتحديات التي تواجهها، وكان من بينهم سعادة المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، الذي استعرض اختصاصات المنظمة وخطة عملها وأولوياتها المستقبلية. وبهذه المناسبة، جدد سعادته دعوته للمنظمة إلى مواصلة العمل على تنمية مواردها الذاتية، في إطار قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، والتي تؤكد أهمية اضطلاع المنظمات العربية المتخصصة بدورها كبيوت خبرة، وتقديم الخدمات الفنية والاستشارية بمقابل بما يساهم في تعزيز مواردها الذاتية، خاصة في ظل تنامي أهمية مجالات اختصاص المنظمة خلال السنوات الأخيرة.

كما دعا الجهات المختصة في الدول العربية الأعضاء إلى الاستفادة من البرامج التدريبية والأنشطة التي تنفذها المنظمة، من خلال إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم معها، وموافاتها بالمقترحات والاحتياجات المتعلقة بالبرامج التدريبية والاستشارات الفنية. وأوضح أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ممثلة بإدارة المنظمات والاتحادات العربية، تتابع بكل تقدير الجهود التي يبذلها سعادة المهندس عادل صقر الصقر، المدير العام للمنظمة، وكافة منتسبيها، والتي أسهمت بصورة رئيسية في إحداث تطور نوعي في أداء المنظمة، وتعزيز تفاعلها مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، والتنسيق مع الجهات المعنية في الدول الأعضاء، بما ساهم في استقرار عمل المنظمة وتفعيل أنشطتها وتعزيز مشاركة الدول الأعضاء في برامجها وورش العمل والدورات التدريبية التي تنظمها.

وأشار سعادته إلى أن اللجنة التحضيرية للجمعية العامة عقدت اجتماعاتها على مدار اليومين السابقين، وأعدت التقرير والتوصيات المعروضة على الاجتماع، والمتعلقة بعدد من الموضوعات الفنية والمالية والإدارية المدرجة على جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة. كما أوضح أنه تمت الإحاطة بالموضوعات المعروضة، ولا سيما ما يتعلق بخطة عمل المنظمة وموازنتها للدورة المالية الحالية، والتي أعدت بنفس قيمة المبلغ المعتمد خلال الدورة المالية السابقة. وفي هذا الإطار، تم التأكيد على أهمية مواصلة حث الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية وسداد مساهماتها في موازنة العام الحالي، ودعوة الدول التي لا تزال عليها متأخرات مالية عن الفترة (2010-2025) إلى المبادرة بتسويتها، والاستفادة من الحوافز التي أقرتها قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن.

كما أشاد بالدول الأعضاء التي قامت بسداد مساهماتها ومتأخراتها المالية خلال الفترة الفاصلة بين دورتي الجمعية العامة، تقديراً لالتزامها بدعم الموارد المالية للمنظمة وتعزيز قدرتها على تنفيذ برامجها وأنشطتها. وأوضح أنه تمت الإحاطة بتقرير المدير العام للمنظمة حول نشاطها بين دورتي الجمعية العامة، وما تضمنه من عرض شامل لمستوى تنفيذ قرارات الدورة السابقة، إلى جانب الأنشطة والبرامج التي نفذتها المنظمة خلال الفترة الماضية، والتي شملت عقد الاجتماعات والبرامج التدريبية الموجهة للجهات العربية المختصة، فضلاً عن الأنشطة التنسيقية والتعاونية مع الهيئات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية، بما يعكس الجهود المبذولة لتعزيز العمل العربي المشترك في مجالات اختصاص المنظمة.

وفي ختام كلمته، جدد سعادته تمنياته للاجتماع بالتوفيق والنجاح، والخروج بالقرارات المناسبة التي تسهم في تعزيز دور المنظمة وتطوير عملها بما يخدم أهداف التنمية الصناعية والتعدينية العربية.

ثانياً- تشكيل لجنة الصياغة:

تم تشكيل لجنة الصياغة وفقاً لاجتماع اللجنة التحضيرية للجمعية العامة من ممثلي الدول التالية:

- جمهورية السودان.
- سلطنة عمان.
- دولة فلسطين.
- دولة ليبيا.
- المملكة المغربية.

بالإضافة إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين.

المقرر للجمعية العامة: رئيس اللجنة التحضيرية

الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة
للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

ثالثاً- إقرار جدول أعمال الدورة:

القرار رقم 540

أقرت الجمعية العامة جدول أعمال الاجتماع على النحو التالي :

- | | |
|------------------|---|
| البند الأول | : تقرير المجلس التنفيذي عن نشاطه بين دورتي الجمعية العامة (28 و 29). |
| البند الثاني | : تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة بين دورتي الجمعية العامة (28 و 29). |
| البند الثالث | : تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (28) للجمعية العامة. |
| البند الرابع | : موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة. |
| البند الخامس | : تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ورد المدير العام عليه والحساب الختامي للعامين 2024-2025. |
| البند السادس | : تقرير المراقب الداخلي عن أعمال المنظمة للسنتين 2024-2025. |
| البند السابع | : تقرير مراقب الحسابات القانوني للسنتين 2024 - 2025. |
| البند الثامن | : مشروع برنامج عمل وموازنة المنظمة للعامين 2027-2028. |
| البند التاسع | : شطب ديون بذمة الغير وبعض الموجودات الثابتة. |
| البند العاشر | : تعيين أعضاء هيئة الرقابة المالية والإدارية بين دورتي الجمعية العامة (29-30). |
| البند الحادي عشر | : تعيين مراقب الحسابات القانوني لتدقيق حسابات المنظمة للسنتين الماليتين 2027-2028. |
| البند الثاني عشر | : انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي بين دورتي الجمعية العامة (29-30). |
| البند الثالث عشر | : انتخاب المدير العام للمنظمة. |
| البند الرابع عشر | : موعد ومكان عقد الدورة (30) للجمعية العامة. |

رابعاً - مناقشة بنود جدول الأعمال:

البند الأول : تقرير المجلس التنفيذي عن نشاطه بين دورتي الجمعية العامة (28 و 29).

القرار رقم 541

اطلعت الجمعية العامة على تقرير المجلس التنفيذي عن نشاطه بين دورتي الجمعية العامة الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين، واستمعت إلى العرض الذي قدمه رئيس المجلس التنفيذي في دورته الأخيرة. وبعد المناقشة،

قررت

1. اعتماد التقرير.
2. شكر المجلس التنفيذي على المتابعة المستمرة لأنشطة المنظمة خلال الفترة الفاصلة بين دورتي الجمعية العامة الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين.

البند الثاني : تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة بين دورتي الجمعية العامة (28 و 29).

القرار رقم 542

اطلعت الجمعية العامة على تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة بين دورتي الجمعية العامة الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين، واستمعت إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة،

قررت

1. اعتماد التقرير.
2. الموافقة على تشكيل «لجنة متابعة تنفيذ استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035» من ممثلي وزارات الصناعة والجهات ذات العلاقة، لتوجيه جهود تنفيذ الاستراتيجية ووضع الأطر المؤسسية اللازمة لتعزيز الحوكمة، ودعوة المنظمة إلى إعداد دليل العمل الإرشادي للجنة.
3. تفويض المجلس التنفيذي باعتماد «دليل العمل الإرشادي للجنة متابعة تنفيذ استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035» بعد عرضه على اللجنة الاستشارية للتنمية الصناعية.
4. تفويض المجلس التنفيذي بعد اعتماد وثيقة استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035 من طرف مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة باعتماد المبادرات والمشروعات الواردة في الاستراتيجية التي يتم إنجازها خلال الفترة ما بين دورتي الجمعية العامة، وذلك بعد عرضها على «لجنة متابعة تنفيذ استراتيجية التكامل الصناعي العربي 2025-2035».
5. الإشادة بجهود المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في إعداد "بوابة ربط الصناعة بمؤسسات البحث العلمي والابتكار في الدول العربية"، ودعوة الوزارات والهيئات المعنية إلى تزويد المنظمة بالبيانات المحدثة والبرامج والمبادرات، بما يسهم في الاستفادة من مخرجات البحث العلمي والابتكار في دعم التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، وتعزيز الشراكات ونقل المعرفة وتحويل الأبحاث والابتكارات إلى تطبيقات ومنتجات صناعية ذات قيمة مضافة.
6. تثمين جهود المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في إنجاز "المنصة الرقمية العربية للصناعات الصغيرة والمتوسطة"، ودعوة الوزارات والهيئات المعنية إلى تزويد المنظمة بالبيانات المحدثة والبرامج والمبادرات والاستراتيجيات الوطنية وفرص الاستثمار، بما يمكن من دعم وتسريع التحول الرقمي في هذا القطاع لتحقيق أهداف المنصة والاستفادة من خدماتها.
7. دعوة الدول العربية إلى الانضمام إلى البرنامج العربي للحلال والترويج له بهدف ضمان الحفاظ على صحة وسلامة المستهلك العربي وتسهيل تداول المنتجات الحلال في الأسواق العربية والدولية.

8. تقديم الشكر إلى الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين على الجهود المبذولة في تنسيق المواقف وحشد الدعم لتعزيز التواجد العربي في المناصب القيادية في المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالتقييس، والطلب من المنظمة مواصلة جهودها في تعزيز الحضور العربي في هذه المنظمات بما يخدم المصالح العربية المشتركة.
9. دعوة الجهات المعنية بالدستور الغذائي في الدول العربية إلى الاستمرار في التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في تنفيذ أنشطة المبادرة العربية للدستور الغذائي، والطلب من المنظمة العمل على إطلاق مبادرات أخرى خدمة للعمل العربي المشترك في هذا المجال.
10. حث الدول العربية على المشاركة في الدورة الرابعة للجائزة العربية للجودة والتميز الصناعي، دعماً للمنشآت الصناعية العربية في مختلف القطاعات وتشجيعها على رفع مستوى أدائها وتحسين جودة منتجاتها.
11. دعوة الجهات العربية المعنية بقطاع الثروة المعدنية إلى مواصلة دعم المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين من خلال تزويدها بالبيانات والوثائق الفنية اللازمة بما يمكنها من تطوير "المنصة العربية لمعادن المستقبل" و "المكتبة الرقمية للدراسات التعدينية العربية"، واستكمال "بوابة المؤشرات التعدينية العربية".
12. الترحيب بعقد "الطاولة الوزارية حول معادن الانتقال الطاقى في المنطقة العربية"، المقرر عقدها بمدينة الرباط يوم 07 أكتوبر 2026، ضمن أعمال الدورة الثالثة من "المؤتمر الدولي للتعدين IMC" (2026/10/08-06)، باستضافة وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة بالمملكة المغربية وبالتعاون مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية والمنظمة.
13. الإحاطة علماً بالقرار الصادر عن الدورة العادية (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري بتاريخ (03 سبتمبر 2025)، المتعلق بـ "جهود المملكة العربية السعودية في مجال الثروة المعدنية"، من خلال انعقاد مؤتمر التعدين الدولي سنوياً، واستضافة الاجتماع التشاوري للوزراء المعنيين بشؤون الثروة المعدنية، لتضمين مخرجاته في الملف الاقتصادي والاجتماعي الذي سيُعرض على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية الخامسة والثلاثين.
14. الإشادة بالجهود المبذولة في إنجاز "المكتبة الرقمية للدراسات التعدينية العربية" كمنصة عربية لتجميع وإتاحة الوثائق والدراسات الفنية المتخصصة في قطاع التعدين والتي تم إطلاقها بمباركة وتشريف أصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الثروة المعدنية في اجتماعهم التشاوري العاشر (الرياض: 13 يناير 2026).
15. دعوة الوزارات والجهات المعنية بالصناعة والتقييس والتعدين في الدول العربية، بالتنسيق مع المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية في تحديد الأولويات التدريبية والاستشارية، وتطوير البرامج والمبادرات المشتركة التي تلبى احتياجات الدول الأعضاء.
16. دعوة الدول الأعضاء للاستفادة من خدمات المعهد العربي للتدريب والاستشارات الصناعية والتعدينية التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، وإدراج برامجه ضمن الخطط الوطنية لبناء القدرات العربية.
17. قيام نقاط اتصال المنصة العربية للمؤشرات الصناعية بمواصلة تزويد المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين بالبيانات الصناعية والاحصائية في دولهم لتعزيز دقة المؤشرات والتحليلات التي تقدمها المنصة خدمة لمتخذي القرار، والمستثمرين والمختصين.
18. دعوة كل من الوزارات ذات العلاقة في الدول العربية، الغرف الصناعية والتجارية، الاتحادات، هيئات الاستثمار، ومؤسسات الدعم الصناعي، لحث المنشآت الصناعية والتعدينية للتسجيل وإضافة منتجاتها والترويج لطلباتها على منصة APIP.online تعزيزاً لجهود التكامل العربي، وتوسيع آفاق الشراكة والتبادل التجاري البيني.
19. استمرار المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين في توطيد أواصر التعاون والشراكات مع المنظمات والمؤسسات القطرية والإقليمية والدولية في سبيل تنفيذ البرامج والأنشطة الفنية ذات الاهتمام المشترك في مجالات الصناعة، التقييس والتعدين لدعم التكامل الاقتصادي العربي.
20. الإشادة بجهود الإدارة العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين على الإنجازات التي تحققت في مختلف مجالات عملها خلال الفترة الفاصلة بين دورتي الجمعية العامة الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين.

البند الثالث : تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة (28) للجمعية العامة.

القرار رقم 543

اطلعت الجمعية العامة على تقرير متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة، واستمعت إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة،

قررت

1. اعتماد التقرير.
2. شكر الإدارة العامة والمجلس التنفيذي للمنظمة على تعاونهما في متابعة تنفيذ قرارات الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة.

البند الرابع : موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة.

القرار رقم 544

اطلعت الجمعية العامة على وثيقة موقف سداد الدول الأعضاء لمساهماتها ومتأخراتها في موازنات المنظمة واستمعت إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة،

قررت

1. حث الدول الأعضاء المعنية بسداد مساهماتها في موازنة المنظمة لعام 2026 بأسرع وقت ممكن، وفقاً لنص المادتين 50 و 52 من النظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة اللتان تنصان على :
 - المادة 50- تحدد نسب مساهمات الدول الأعضاء في موازنة المنظمة وفقاً لنسب مساهمة كل دولة في موازنة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
 - المادة 52- تدفع حصص الدول الأعضاء سنوياً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من السنة التي تستحق عنها هذه المساهمة حصراً في الحساب الموحد لدى صندوق النقد العربي وبعملة الموازنة.
2. حث الدول الأعضاء المعنية بسداد متأخراتها بأسرع وقت ممكن عن الفترة (2010-2025).
3. تقديم الشكر للدول التي قامت بسداد مساهماتها ومتأخراتها في موازنة المنظمة بين دورتي الجمعية العامة الثامنة والعشرين والتاسعة والعشرين.
4. الطلب من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول الأعضاء في المنظمة التي عليها متأخرات في موازنتها لجدولة المبالغ غير المعترض عليها ومعالجة المبالغ المعترض عليها.
5. الموافقة على تفويض الإدارة العامة للسحب من الاحتياطي العام للمنظمة من الحساب الموحد المفتوح لدى صندوق النقد العربي لمواجهة الالتزامات الضرورية لضمان سير عمل المنظمة.
6. الموافقة على جدولة المتأخرات المستحقة على الدول الأعضاء على خمسة أقساط سنوية للمرة السادسة للفترات 1980-1989، 1990-1995، 1996-1999 وللمرة الثالثة للفترة 2000-2009 اعتباراً من 2026/7/01.

**البند الخامس : تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ورد المدير العام عليه والحساب الختامي
للعامين 2024-2025.**

القرار رقم 545

اطلعت الجمعية العامة على تقرير هيئة الرقابة المالية والإدارية ورد المدير العام عليهما والحسابات الختامية للسنتين 2024-2025، واستمعت إلى العرض الذي قدمه رئيس هيئة الرقابة المالية والإدارية للمنظمة، وبعد المناقشة،

قررت

1. اعتماد التقريرين ورد المدير العام عليهما.
2. توجيه الشكر لسعادة الأستاذ عماد فوزي زكي رئيس هيئة الرقابة المالية والإدارية ولأعضائها على جهودهم المبذولة في إعداد التقريرين.
3. تقديم الشكر للإدارة العامة للمنظمة على تعاونها مع هيئة الرقابة المالية والإدارية والتزامها الدائم باللوائح المالية والمحاسبية للمنظمات العربية المتخصصة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

البند السادس : تقرير المراقب الداخلي عن أعمال المنظمة للسنتين 2024-2025.

القرار رقم 546

اطلعت الجمعية العامة على تقرير المراقب الداخلي عن أعمال المنظمة للسنتين 2024-2025 واستمعت إلى العرض الذي قدمه المراقب الداخلي للمنظمة، وبعد المناقشة،

قررت

1. اعتماد التقريرين.
2. توجيه الشكر للمراقب الداخلي على الجهود المبذولة في إعداد التقريرين.

البند السابع : تقرير مراقب الحسابات القانوني للسنتين 2024-2025.

القرار رقم 547

اطلعت الجمعية العامة على تقرير مراقب الحسابات القانوني للسنتين الماليتين 2024-2025 واستمعت إلى العرض الذي قدمه مراقب الحسابات القانوني، وبعد المناقشة،

قررت

اعتماد التقريرين.

البند الثامن : مشروع برنامج عمل وموازنة المنظمة للعامين 2027-2028.

القرار رقم 548

اطلعت الجمعية العامة مشروع برنامج عمل وموازنة المنظمة للعامين 2027-2028، واستمعت إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة،

قررت

الموافقة على خطة عمل وموازنة المنظمة للعامين 2027-2028، بمبلغ 4 750 000 دولار أمريكي سنوياً (منها 3 625 000 دولار من مساهمات الدول والباقي وقدره 1 125 000 دولار من التمويل الذاتي) وإجمالي مبلغ 9 500 000 دولار أمريكي، وهي نفس الموازنة للسنتين الماليتين 2025-2026.

البند التاسع : شطب ديون بذمة الغير وبعض الموجودات الثابتة.

القرار رقم 549

اطلعت الجمعية العامة على وثيقة شطب ديون بذمة الغير وبعض الموجودات الثابتة، واستمعت إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة،

قررت

1. الموافقة على شطب ديون بذمة الغير بمبلغ 578 دولار أمريكي وفقاً للنظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.
2. الموافقة على بيع السيارتين المتضمنتين في وثيقة البند وشطبهما من السجلات وفقاً للنظام المالي والمحاسبي الموحد للمنظمات العربية المتخصصة.

البند العاشر : تعيين أعضاء هيئة الرقابة المالية والإدارية بين دورتي الجمعية العامة (29-30).

القرار رقم 550

اطلعت الجمعية العامة على وثيقة تعيين أعضاء هيئة الرقابة المالية والإدارية بين دورتي الجمعية العامة التاسعة والعشرين والثلاثين واستمعت إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة،

قررت

تشكيل أعضاء هيئة الرقابة المالية والإدارية من الدول الآتية :

1. المملكة العربية السعودية.
2. جمهورية السودان.
3. دولة الكويت.
4. جمهورية مصر العربية.
5. المملكة المغربية.

البند الحادي عشر : تعيين مراقب الحسابات القانوني لتدقيق حسابات المنظمة للسنتين الماليتين
2027 - 2028.

القرار رقم 551

اطلعت الجمعية العامة على وثيقة تعيين مراقب الحسابات القانوني لتدقيق حسابات المنظمة للسنتين الماليتين
2027-2028، واستمعت إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة،

قررت

الموافقة على تجديد تعيين مكتب الغزولي وشركاؤه لتدقيق حسابات المنظمة للسنتين الماليتين 2027-2028.

البند الثاني عشر : انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي بين دورتي الجمعية العامة (29-30).

القرار رقم 552

اطلعت الجمعية العامة على وثيقة انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي بين دورتي الجمعية العامة التاسعة والعشرين
والثلاثون واستمعت إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة،

قررت

1. الموافقة مبدئياً على تشكيل المجلس التنفيذي للمنظمة بين دورتي الجمعية العامة التاسعة والعشرين والثلاثين من
الدول التالية:

- | | |
|--------------------------------------|----------------------------------|
| 9. دولة فلسطين | 1. المملكة الأردنية الهاشمية |
| 10. دولة قطر | 2. دولة الإمارات العربية المتحدة |
| 11. دولة الكويت | 3. مملكة البحرين |
| 12. دولة ليبيا | 4. الجمهورية التونسية |
| 13. جمهورية مصر العربية | 5. المملكة العربية السعودية |
| 14. المملكة المغربية | 6. جمهورية السودان |
| 15. الجمهورية الإسلامية الموريتانية. | 7. الجمهورية العربية السورية |
| | 8. سلطنة عمان |

2. تكليف الإدارة العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، اتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية- إدارة المنظمات والاتحادات العربية، لعرض موضوع "طلب الجمعية العامة
للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، رفع عدد مقاعد المجلس التنفيذي من 13 إلى 15 مقعد"،
على الدورة العادية المقبلة (118) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، للنظر في الموافقة عليه، وفي حال الموافقة، يتم
اتخاذ ما يلزم لتضمين ذلك في اتفاقية إنشاء المنظمة.



البند الثالث عشر : انتخاب المدير العام للمنظمة.

القرار رقم 553

اطلعت الجمعية العامة على وثيقة انتخاب المدير العام للمنظمة، واستمعت إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة، تم تشكيل لجنة فرز لأصوات مشكلة من سلطنة عمان، دولة فلسطين، الجمهورية الإسلامية الموريتانية. بالإضافة إلى إدارة المنظمات والاتحادات العربية - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حيث تم إجراء عملية التصويت بالاقتراع السري على ثلاث مرات. وبعد فرز الأصوات:

قررت

1. انتخاب المهندس يوسف إبراهيم المالكي مرشح دولة قطر مديراً عاماً للمنظمة لمدة أربع سنوات اعتباراً من 2026/11/02.
2. تشكيل لجنة التسليم والتسلم، مكونة من:

- مدير الشؤون المالية والإدارية
- المراقب الداخلي
- الخبير القانوني

لاستكمال الإجراءات اللازمة واعداد محضر التسليم والتسلم.

البند الرابع عشر : موعد ومكان عقد الدورة الثلاثون للجمعية العامة.

القرار رقم 554

اطلعت الجمعية العامة على وثيقة موعد ومكان عقد الدورة الثلاثون للجمعية العامة، واستمعت إلى العرض الذي قدمه المدير العام، وبعد المناقشة،

قررت

1. عقد الدورة الثلاثون للجمعية العامة خلال الفترة 13-15 يونيو 2028، في دولة مقر المنظمة، ما لم تتقدم أية دولة بطلب استضافة الدورة خلال الفترة القادمة وكما يلي :
- اجتماع الجمعية العامة على مستوى الخبراء "اللجنة التحضيرية" يومي 13-14 يونيو 2028.
 - اجتماع الجمعية العامة على مستوى أصحاب المعالي الوزراء يوم 15 يونيو 2028.

2. توجيه الشكر والتقدير إلى سعادة المهندس عادل صقر الصقر، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، على جهوده المتميزة المبذولة خلال فترة توليه مهام المنصب، بما انعكس بشكل واضح على النهوض بعمل المنظمة وانسيابيتها، والمضي في تحقيق أهدافها التي تضمنتها اتفاقية إنشائها، وتعزيز التنسيق مع جامعة الدول العربية وآلياتها المتخصصة، والنهوض بعلاقات التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المناظرة.

القرار رقم 555

- ❖ تقديم الشكر لدولة رئيس مجلس الوزراء بدولة ليبيا، المهندس عبد الحميد الديببة، على كريم رعايته للدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين وتشريفه بافتتاح أعمالها، لما لها من بالغ الأثر في إنجاح أعمالها وتحقيق أهدافها.
- ❖ تقديم الشكر والتقدير لوزارة الصناعة والمعادن بدولة ليبيا وعلى رأسها معالي المهندس محمد عبد القادر - وزير الصناعة والمعادن على الاستضافة الكريمة لأشغال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، مما ساهم في انعقاد أشغالها في أحسن الظروف وإنجاح أعمالها والخروج بنتائج وقرارات هامة تعزز التنمية الصناعية العربية وبما يحقق التكامل الاقتصادي العربي.
- ❖ تقديم الشكر والتقدير الى سعادة الأستاذ مصطفى السمو - وكيل وزارة الصناعة والمعادن بدولة ليبيا رئيس اللجنة العليا المنظمة لأعمال الجمعية العامة للمنظمة ولكافة منتسبي الوزارة الموقرة على الجهود المقدرة في الاعداد والتنسيق للانعقاد أشغال الاجتماع في ظروف أمثل.

القرار رقم 556

- رفع برقية شكر وعرفان الى دولة رئيس مجلس الوزراء بدولة ليبيا، المهندس عبد الحميد الديببة، حفظه الله.
- (مرفق رقم 2)


السفير خالد بن محمد الدوسري


المهندس عادل صقر الصقر

سفير دولة قطر لدى دولة ليبيا
رئيس الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة
للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين
رئيس وفد دولة قطر

المدير العام
المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين

برقية شكر وتقدير وعرفان

إلى دولة رئيس مجلس الوزراء بدولة ليبيا
معالي المهندس عبد الحميد الدبيبة

يتشرف رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في اجتماعات الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، التي عقدت بمدينة طرابلس خلال الفترة 14-16 يوليو 2026 باستضافة كريمة من وزارة الصناعة والمعادن، أن يرفعوا بفخر واعتزاز، أسمى عبارات الشكر والامتنان لدولتكم على ما أوليتموه من كريم الرعاية لأشغال الجمعية العامة للمنظمة، وعلى ما تفضلتم به من دعم متميز للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين، وعلى التعاون البناء لحكومتم الرشيدة والمؤسسات الليبية العاملة في مجالات الصناعة والتقييس والتعدين مع المنظمة ودعمها لأنشطتها بفضل توجيهاتكم السديدة، وعلى ما حظيت به جميع الوفود المشاركة من تسهيلات وعناية خلال وجودهم في بلدكم الثاني دولة ليبيا مما كان له عظيم الأثر لدى المشاركين، وأسهم في نجاح أعمال الجمعية العامة والتوصل إلى نتائج إيجابية وبناءة تساهم في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في الدول العربية.

حفظكم الله دولة الرئيس ورعاكم وأمدكم بالصحة والقوة لمواصلة قيادة مسيرة التقدم والازدهار لدولة ليبيا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السفير خالد بن محمد بن زابن الدوسري
سفير دولة قطر لدى ليبيا

المهندس عادل صقر الصقر

رئيس الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة
للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتقييس والتعدين
رئيس وفد دولة قطر

المدير العام
للمنظمة العربية للتنمية
الصناعية والتقييس والتعدين